

من آراء ابن تيمية في النحو: من نواسخ الجملة الاسمية

أ. هبال خير الدين
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة -
الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/11/20 تاريخ التعديل: 2018/06/24 تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

الملخص:

يُبرز هذا المقال بعض الجوانب النحوية التي تطرّق إليها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه مجموع الفتاوى، والتي تبرز بوضوح تمكّنه من ناصية النحو العربي، وفي هذه الورقة أستعرض آراء ابن تيمية في باب نواسخ الجملة الاسمية، حيث يستعرض ابن تيمية آراء النحاة في المسألة ويناقش ويرجّح آراء النحاة ممّا يدلّ على رسوخ قدمه في النحو العربي. الكلمات المفتاحية: إن، ما العاملة عمل ليس، إنّما، ابن تيمية، الجملة الاسمية.

Abstract:

This article highlights some of the grammatical aspects that Shaykh al-Islam Ibn Taymiyah referred to in his book Fatwas, which clearly shows his ability to reach the point of the Arabic grammar. In this paper he reviews the views of Ibn Taymiyya in the chapter on the nouns. The views of the plaques signify the firmness of his foot in Arabic grammar.

Keywords: What, what works is not work, but, Ibn Taymiyah, nominal sentence.

تعريف موجز بابن تيمية:

هو شيخ الإسلام؛ تقيّ الدين؛ أبو العباس؛ أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحرّاني، ثمّ الدمشقي¹. وسُمّي جدّه الأعلى بـ "تيمية" لأنّه كما قيل حجّ على درب تيماء، فرأى طفلة، فلمّا رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتا، فقال: يا تيمية، يا تيمية! فلُقّب بـ "تيمية". ومن هذه الرواية يظهر أنّ تسمية شيخ الإسلام بـ "ابن تيمية" نسبة إلى جدّه، وقيل إنّ جدّه محمداً كانت أمّه تُسمّى "تيمية"، وكانت واعظة؛ فنُسب إليها وعُرف بها². وُلد سنة 661هـ، في العاشر أو الثاني عشر من شهر ربيع الأول بحرّان³.

وقد تربّى ابن تيمية في بيت علم بين أبيه عبد الحلّيم وجدّه عبد السلام، ولمّا انتقلوا من حرّان إلى دمشق أخذوا الكتب معهم، على عجلة، وهذا دليل على ارتباط هذه الأسرة بالعلم؛ فأبوه مُحقّق جليل، كثير الفنون، وله يد طولى في الفرائض والحساب والوعظ والإرشاد⁴. وجدّه عبد السلام - مجدّ الدين أبو البركات - كان إماماً حجةً بارعاً في الفقه، والحديث والتفسير، وله معرفة تامّة في الأصول⁵، كما أنّ هناك من سائر أفراد أسرته - غير أبيه وجدّه - من برز في ميدان العلم، ومن هؤلاء أخوه شرف الدّين عبد الله الذي برع في الفقه، والفرائض، والعربية⁶؛ ولذا كانت نشأة شيخ الإسلام علمية منذ الصّغر، حيث بدأ تحصيله وطلبه للعلم منذ نعومة أظفاره.

قال عنه ابن عبد الهادي: (وقال عنه الحافظ أبو عبد الله الذّهبي: نشأ - يعني الشيخ تقيّ الدين - رحمه الله في تصوّن تامّ، وعفاف وتألّه وتعبد، واقتصاد في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويُناظر ويُفحم الكبار، ويأتي بما يتخيّر منه أعيان البلد في العلم؛ فأفتى وله تسع عشرة سنة؛ بل أقلّ، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكبّ على الاشتغال، ومات والده - وكان من كبار الحنابلة وأئمّتهم - فدرّس بعده بوظائفه وله إحدى وعشرون سنة، واشتهر أمره، وبعد صيته في العالم)⁷.

وقد تعرّض شيخ الإسلام ابن تيمية إلى الأذى والمحن خلال فترة حياته، وما ذلك إلّا لمحاربه البدع والخرافات التي كان يسلكها متصوّفة زمانه، ومحاربه الفرق المخالفة لطريق السلف الصالح، واختياره بعض الآراء والأفكار التي تخالف ما عليه جمهور النّاس في عصره.

ولذلك فقد أُوذِيَ وسُجِنَ عدّة مرّات، وأخر مرّة سُجِنَ فيها يوم الاثنين بعد العصر 726/08/06هـ، وذلك في قلعة دمشق، وبقي بها سنتين وثلاثة أشهر، ثم توفّي رحمه الله تعالى رحمة واسعة⁸.

ذكر العلماء أنّ مؤلّفات شيخ الإسلام ابن تيمية كثيرة جدّاً، ومن الصّعبية حصرها؛ ولذلك تباينت عباراتهم في تحديدها وحصرها؛ فابن عبد الهادي يقول: (وللشيخ من المصنّفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرّسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضب، ولا أعلم أحداً من متقدّمي هذه الأمة ولا متأخّريها جمع مثل ما جمع، ولا صنّف مثل ما صنّف، ولا قريبا من ذلك، مع أنّ أكثر تصانيفه إنّما أملاها من حفظه، وكثير منها صنّفه في الحبس وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب)⁹. ومن أهمّ ما طُبِعَ من مؤلّقاته موسوعة "مجموع الفتاوى".

الحرف في اصطلاح النّحاة:

قال ابن مالك¹⁰:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ؛ كـ"هَلْ"، وَ"فِي"، وَ"لَمْ" فَعَلٌ مُضَارِعٌ يَلِي "لَمْ"؛ كـ"يَسْمُ"

قال ابن عقيل: (يشير إلى أنّ الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه عن علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، ثم مثل بـ"هل" و"في" و"لم" منبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بـ"هل" إلى غير المختص؛ وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال؛ نحو: هل زيد قائم؛ وهل قام زيد، وأشار بـ"في" و"لم" إلى المختصّ وهو قسمان: مختصّ بالأسماء؛ كـ"في"؛ نحو: زيد في الدار، ومختصّ بالأفعال؛ كـ"لم"؛ نحو: لم يقم زيد)¹¹.

والعامل من الحروف هو الحروف المختصة، يقول ابن تيمية: (وذلك؛ لأنّ الحروف العاملة أصلها أنّ تكون للاختصاص؛ فإذا اختصّت بالاسم أو بالفعل ولم تكن كالجزء منه؛ عملت فيه؛ فإنّ وأحوالها اختصّت بالاسم؛ فعملت فيه وتسمّى الحروف المشبهة للأفعال؛ لأنّها عملت نصبا ورفعا وكثرت حروفها وحروف الجرّ اختصّت بالاسم فعملت فيه وحروف الشرط اختصّت بالفعل فعملت فيه بخلاف أدوات الاستفهام فإنّها تدخل على الجمليّين ولم تعمل وكذلك ما المصدرية)¹². فشرط العمل في الحروف أن تكون مختصة وألا تكون كالجاء من الاسم أو الفعل.

1- ما العاملة عمل ليس:

قال ابن مالك¹³:

إِعْمَالٌ لِّئِسِّ أَعْمَلَتْ "مَا" دُونَ "إِنْ" مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ

قال ابن عقيل: (أمّا "ما"؛ فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً؛ فنقول: "ما زيد قائم"؛ فزيد مرفوع بالابتداء، وقائم خبره، ولا عمل لـ"ما" في شيء منهما، وذلك؛ لأنّ "ما" حرف لا يختصّ لدخوله على الاسم؛ نحو: ما زيد قائم، وعلى الفعل؛ نحو: ما يقوم زيد، وما لا يختصّ فحقه ألاّ يعمل. ولغة أهل الحجاز إعمالها؛ كعمل "ليس" لشبهها بها في أنّها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر؛ نحو: "ما زيد قائم" قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾¹⁴.

جاء في الإنصاف: (ذهب الكوفيون إلى أنّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بها، قالوا: إنّما قلنا إنّها لا تعمل في الخبر، وذلك لأنّ القياس في "ما" أن لا تكون عاملة البتة؛ لأنّ الحرف إنّما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لما اختصّ بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها وإذا كان غير مختصّ؛ فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم؛ نحو: "ما زيد قائم" وتارة يدخل على الفعل؛ نحو: "ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنّما عملها أهل الحجاز؛ لأنّهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبهة ضعيف، فلم يَوقَوْا على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأنّ ليس فعل، وما حرف والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بما، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض؛ لأنّ الأصل "ما زيد بقائم" فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً؛ لأنّ الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قدّم الخبر؛ نحو: "ما قائم زيد" أو دخل حرف الاستثناء؛ نحو: "ما زيد إلا قائم" لأنّه لا يحسن دخول الباء معهما؛ فلا يقال "ما بقائم زيد"، وما زيد إلا بقائم" فدل ذلك على ما قلناه.

وأمّا البصريون؛ فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنّ "ما" تنصب الخبر، وذلك أنّ "ما" أشبهت "ليس" فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفع والنصب، ووجه الشبه

بينها وبين "ليس" من وجهين؛ أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنها تنفي ما في الحال، كما أن "ليس" تنفي ما في الحال ويُقوِّي الشبّه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها؛ كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها قد أشبهت "ليس" من هذين الوجهين؛ فوجب أن تجري مجراه؛ لأنهم يُجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين؛ ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجرّ والتّوين؛ فكذاك ههنا؛ لما أشبهت "ما" "ليس" من وجهين؛ وجب أن تعمل عملها؛ فوجب أن ترفع الاسم وتتصب الخبر؛ كـ"ليس" على ما بيّنّا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم: "إن القياس يقتضي أن لا تعمل" قلنا: كان هذا هو القياس، إلا أنه وجد بينها وبين "ليس" مشابهة اقتضت أن تعمّل عملها وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾¹⁵.

وظاهر من كلام ابن الأنباري أنه يدعم رأي البصريين، محتجًا بالسماع، وهو الرأي الذي ارتضاه ابن تيمية؛ ونقله في كتابه مجموعة الفتاوى، قال في: شرح حديث إنما الأعمال بالنيّات، في: معنى إنما: (وذلك؛ لأنّ الحُرُوفَ العَامِلَةَ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ لِلإِخْتِصَاصِ؛ فَإِذَا اخْتَصَّتْ بِالإِسْمِ أَوْ بِالفِعْلِ وَكَمْ تَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ؛ عَمِلَتْ فِيهِ؛ فَإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا اخْتَصَّتْ بِالإِسْمِ؛ فَعَمِلَتْ فِيهِ وَتُسَمَّى الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ لِلأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا عَمِلَتْ نَصْبًا وَرَفْعًا، وَكَثُرَتْ حُرُوفُهَا، وَحُرُوفُ الجِرِّ اخْتَصَّتْ بِالإِسْمِ؛ فَعَمِلَتْ فِيهِ، وَحُرُوفُ الشَّرْطِ اخْتَصَّتْ بِالفِعْلِ؛ فَعَمِلَتْ فِيهِ، بِخِلَافِ أَدَوَاتِ الإِسْتِفْهَامِ؛ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ وَكَمْ تَعْمَلُ، وَكَذَلِكَ مَا المَصْدَرِيَّةُ، وَلِهَذَا القِيَّاسِ فِي "مَا" النَّافِيَّةُ أَنْ لَا تَعْمَلُ أَيضًا عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ؛ وَلَكِنْ تَعْمَلُ عَلَى اللُّغَةِ الحِجَازِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ و﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ اسْتِحْسَانًا لِمُشَابَهَتِهَا "لَيْسَ"¹⁶.

إنّ حمل الظواهر النحوية على نظائرها لمشابهة أو غيرها مطّردة في القياس النحوي، وهو كثير مطّرد لاسيما عند البصريين، فهم يُعملون "إن" وأخواتها؛ لشبهها بالأفعال، وبينون اسم "لا" النافية للجنس حملاً على المركب المزجي لمشابهته له، كما يُعملون "لا" الحجازية عمل "ليس" لمشابهتها لها، وإن كان أصل القياس ألاّ تعمل لعدم اختصاصها؛ باتفاق النحاة جميعاً، والمتأمل لرأي الكوفيين في ما الحجازية، يلاحظ أنّ

تخريجهم النَّصْب فيها جيّد وجيه، إذ يرون أنّ منصوبها إنّما انتصب بنزع الخافض وهو فأجروا "ما" على أصلها في عدم العمل لعدم اختصاصها، وعلّوا النَّصْب تعليلاً محموداً إذ لا يوجد خبر "ما" منصوباً لا يصحّ فيه تقدير الباء، وعلى هذا فالأولى إبقاء الباب على بابهِ؛ ما لم يوجد ما يصرفه عند إلى غيره حملاً عليه، وأمّا احتجاج ابن الأنباري وابنت تيميّة بالسَّماع لعمل "ما" الحجازية؛ فهذا احتجاج مردود، فالبصريون والكوفيون جميعاً لم يَخْتَلَفُوا في وجود المنصوب بعد "ما"؛ وإنّما اختلفوا في التعليل لنصبه.

2- إنّ وأنّ والفرق بينهما:

قال ابن مالك¹⁷:

وَهَمَزٌ "إِنَّ" افْتَحَ لِسَدِّ مَصْرِـ دَرٍ مَسَدَهَا، وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرِـ
فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صِلَاهُ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَهُ
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ كـ "زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

قال ابن يعيش: ("إِنَّ" و"أَنَّ"، هما توكّدان مضمون الجملة وتحققانه؛ إلّا أنّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، تقول: "إنّ زيداً منطلقاً" وتسكت، كما سكت على "زيدٌ منطلقاً"، وتقول: "بلغني أنّ زيداً منطلقاً"، و"حقّ أنّ زيداً منطلقاً"، فلا تجد بداً من هذا الضمّيم؛ كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه. وتعاملها معاملة المصدر؛ حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها في قولك: "بلغني أنّ زيداً منطلقاً" و"سمعت أنّ عمراً خارجاً" و"عجبت من طول أنّ بكرّاً واقفاً". ولا تصدّر بها الجملة؛ كما تصدر بأختها؛ بل إذا وقعت في موقع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها فلا يقال: "أنّ زيداً قائم حق" ¹⁸. والذي يُميّز بين موقعيهما أنّ (ما كان مظنةً للجملة وقعت فيه المكسورة؛ كقولك مفتوحاً: "إنّ زيداً منطلقاً"، وبعد "قال"؛ لأنّ الجمل تحكى بعده، وبعد الموصول؛ لأنّ الصلة لا تكون إلّا جملة. وما كان مظنةً للمفرد وقعت فيه المفتوحة؛ نحو مكان الفاعل والمجرور وما بعد "لولا"؛ لأنّ المفرد ملتزم فيه في الاستعمال، وما بعد "لو"؛ لأنّ تقدير "لو أنّك منطلق لانطلقت"؛ "لو وقع أنّك منطلقاً" أي: لو وقع انطلاقك، وكذلك "ظننت أنّك ذاهباً" على حذف ثاني المفعولين، والأصل: ظننت ذهابك) ¹⁹.

وابن تيميّة تناول الفرق بين "إِنَّ" و"أَنَّ" في غير موضع من كتابه مجموعة الفتاوى ومن ذلك ما ورد في معرض جوابه لما سُئِلَ عن الحديث: تَعْرِيفُهُ وَأَسْمَاهُ، وَالْعَرَضِ

وهل هو أرجح من السماع، قال: (وأحسن من ذلك أن قوله: "حَدَّثَنِي أَنْ فُلَانًا قَالَ وَأَخْبَرَنِي أَنْ فُلَانًا قَالَ" فِي الْعَرَضِ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: "أَخْبَرَنَا فُلَانٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا" وَحَدَّثَنَا فُلَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا، كَمَا أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِي الشَّهَادَةِ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانَ أَقْرَى، وَأَنَّهُ حَكَمَ، وَأَنَّهُ وَقَفَ، كَمَا فَرَّقَ طَائِفَةٌ مِنَ الْحُفَاطِ بَيْنَ اللِّجَازَةِ وَغَيْرِهَا فَيَقُولُونَ فِيهَا: "أَنَا فُلَانٌ أَنْ فُلَانًا حَدَّثْتُهُمْ" بِخِلَافِ السَّمَاعِ. وَقَدْ اعْتَقَدَ طَائِفَةٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ بَلْ رَبَّمَا رَجَحُوا "أَنَّ"؛ لِأَنَّهُمْ زَعَمُوا فِيهَا تَوْكِيدًا؛ وَلَيْسَ كَمَا تَوَهَّمُوا؛ فَإِنَّ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةَ وَمَا فِي خَبَرِهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ، فَإِذَا قَالَ: "حَدَّثَنِي أَنَّهُ قَالَ" فَهُوَ فِي التَّقْدِيرِ: "حَدَّثَنِي بِقَوْلِهِ"؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّ "إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ وَالْمَفْتُوحَةَ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدَاتِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَيِّنُ لَكَ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَتْحِ؛ فِي تَقْدِيرِ قَوْلِهِ: "فَنَادَتْهُ بِبِشَارَتِهِ" وَهُوَ ذِكْرٌ لِمَعْنَى مَا نَادَتْهُ بِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّفْظِ. وَمَنْ قَرَأَ ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ فَقَدْ حَكَى لَفْظَهُ؛ وَكَذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: "أَوَّلُ مَا أَقُولُ: أَحْمَدُ اللَّهَ"، وَأَوَّلُ مَا أَقُولُ: "إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ". وَإِذَا كَانَ مَعَ الْفَتْحِ هُوَ مَصْدَرٌ؛ فَقَوْلُكَ: حَدَّثَنِي بِقَوْلِهِ وَبِخَبَرِهِ؛ لَمْ تَذْكُرْ فِيهِ لَفْظَ الْقَوْلِ وَالْخَبَرِ، وَإِنَّمَا عَبَّرْتَ عَنْ جُمْلَةِ لَفْظِهِ؛ فَإِنَّهُ قَوْلٌ وَخَبَرٌ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ: سَمِعْتُ كَلَامَ فُلَانٍ وَخُطْبَةَ فُلَانٍ لَمْ تَحْكُ لَفْظَهَا)²⁰.

وفي علم السلوك؛ في: من زعم بأن للعامة ذكرا، وأن للخاصة ذكرا فهو ضال قال: (ومِمَّا بَيَّنَّ مَا نَقَدَّمْ؛ مَا ذَكَرَهُ سَبِيبِيهِ وَغَيْرُهُ مِنْ أُنْمَةِ النُّحُوِّ أَنَّ الْعَرَبَ يَحْكُونَ بِالْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا؛ لَا يَحْكُونَ بِهِ مَا كَانَ قَوْلًا، فَالْقَوْلُ لَا يُحْكَى بِهِ إِلَّا كَلَامٌ تَامٌ؛ أَوْ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ؛ وَلِهَذَا يَكْسِرُونَ "إِنَّ" إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ، فَالْقَوْلُ لَا يُحْكَى بِهِ اسْمٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ أَحَدًا بِذِكْرِ اسْمٍ مُفْرَدٍ، وَلَا شَرَعَ لِلْمُسْلِمِينَ اسْمًا مُفْرَدًا مُجْرَدًا، وَالِاسْمُ الْمُجْرَدُ لَا يَقِيدُ الْإِيمَانَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُخَاطَبَاتِ)²¹. وقال: (وقوله: إِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ -بِالْفَتْحِ- مُفْرَدٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ "أَنَّ" وَمَا فِي خَبَرِهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ الْمُفْرَدِ، وَ"إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ وَمَا فِي خَبَرِهَا جُمْلَةٌ تَامَةٌ)²².

جاء في التسهيل: (يُستدام كسرُ "إِنَّ" ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر؛ فإن لزم التأويل؛ لزم الفتح)²³؛ فمن مواطن كسرها؛ أن تقع مبتدأة، أو بعد القول؛ لأنَّ الجُمْلَ تُحْكَى بَعْدَهُ، أَوْ بَعْدَ الْمُوصُولِ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَمِنْ مَوَاطِنِ فَتْحِهَا؛ أَنْ

تقع بعد "لو"، أو بعد "لولا"، أو في تأويل مصدر. ويجوز كسر همزة إن وفتحها إذا صحّ تقديرها جملة، كما يصحّ تأويلها بمصدر؛ نحو: خَيْرَ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ الله؛ فالفتح على معنى: خير القول حمد الله، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية، كأنك قلت: خير القول هذا اللفظ، ففي الكسر يتطلب القول جملة مقول القول بخلاف الفتح، وهو ما حكاه ابن تيميّة وبينه فيما ذكرنا.

3- إنّما:

قال ابن مالك²⁴:

وَوَصَلَ "مَا" بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلٌ إِعْمَالُهَا؛ وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْعَمَلُ

إذا اتصلت "ما" غير الموصولة بـ"إن" وأخواتها كفتها عن العمل؛ إلا "ليت" فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فنقول: إنّما زيد قائم، ولا يجوز نصب زيد، وكذلك أن وكأنّ ولكنّ ولعلّ، ونقول: ليتما زيد قائم؛ وإن شئت نصبت زيدا؛ فقلت: ليتما زيدا قائم وظاهر كلام المصنّف رحمه الله تعالى أنّ "ما" إن اتصلت بهذه الأحرف؛ كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلا، وهذا مذهب جماعة من النحويين؛ كالزجاجي، وابن السراج وحكى الأفش والكسائي: إنّما زيدا قائم، والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع "ما" إلا "ليت"، وأما ما حكاه الأفش والكسائي؛ فشاذ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفها عن العمل؛ بل تعمل معها، والمراد من الموصولة التي بمعنى الذي؛ نحو: إنّ ما عندك حسن، أي: إنّ الذي عندك حسن، والتي هي مقدره بالمصدر، نحو: إنّ ما فعلت حسن، أي: إنّ فعلك حسن.

وذهب سيبويه إلى أن "ما" غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها إلا "ليت"، فإنّ إعمالها مع "ما" جائز، وعللوا ذلك بأنّ هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء، ودخول "ما" عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال؛ نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُم إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ وقوله سبحانه: ﴿كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ ونحو قول امرئ القيس:

ولكنّما أسعى لمجد مؤنّ وقد يدرك المجد المؤنّ أمثالي

وتسمّى "ما" هذه "ما" الكافّة، أو "ما" المهيّئة، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها، وتسمّى أيضا "ما" الزائدة، ولكون "ما" هذه لا تزيل اختصاص

"ليت" بالجملة الاسمية؛ بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء؛ لم تبطل عملها وقد جاء السماع معضداً لذلك؛ كما في قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو يصفه فقد

فإنه يروى بنصب "الحمام" ورفعها، فأما النصب؛ فعلى إعمال "ليت" في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع؛ فعلى إهمال "ليت"، وذهب الزجاج في كتابه "الجملة" إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها "ما" لم يجب إهمالها؛ بل يجوز فيها الإعمال والإهمال، غير أن الإهمال أكثر في الجميع، أما الإعمال؛ فعلى اختصاصها الأصلي، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي، وابن السراج، وهو الذي يفيد كلام الناظم²⁵.

وابن تيمية ذكر مسألة "إنما" في مجموعة الفتاوى؛ في شرح حديث "إنما الأعمال بالنيات"؛ فذكر عموم ما قاله النحاة فيها، قال في فصل: معنى إنما: (لَفْظَةٌ "إِنَّمَا" لِلْحَصْرِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْرَفُ بِالضَّطْرَارِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ؛ كَمَا تُعْرَفُ مَعَانِي حُرُوفِ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لَكِنْ تَنَازَعَ النَّاسُ؛ هَلْ دَلَّاتُهَا عَلَى الْحَصْرِ بِطَرِيقِ الْمَنْطُوقِ أَوْ الْمَفْهُومِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْمَنْطُوقِ وَالْقَوْلُ الْآخِرُ قَوْلُ بَعْضِ مُثْبِتِي الْمَفْهُومِ؛ كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ نَفَاتِهِ، وَهَؤُلَاءِ زَعَمُوا أَنَّهَا تُفِيدُ الْحَصْرَ، وَاحْتَجُّوا بِمَثَلِ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ وَقَدْ احْتَجَّ طَائِفَةٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لِلْحَصْرِ؛ بِأَنَّ حَرْفَ "إِن" لِلإِثْبَاتِ؛ وَحَرْفَ "مَا" لِلنَّفْيِ، فَإِذَا اجْتَمَعَا حَصَلَ النَّفْيُ وَالإِثْبَاتُ جَمِيعًا، وَهَذَا خَطَأٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ فَإِنَّ "مَا" هُنَا هِيَ "مَا" الْكَافَّةُ؛ لَيْسَتْ "مَا" النَّافِيَّةُ، وَهَذِهِ الْكَافَّةُ تَدْخُلُ عَلَى أَنَّ وَأَخَوَاتِهَا فَتَكْفِيهَا عَنِ الْعَمَلِ... هُنَا لَمَّا دَخَلَتْ "مَا" الْكَافَّةُ عَلَى إِنْ أَزَالَتْ إِخْتِصَاصَهَا؛ فَصَارَتْ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ؛ فَبَطَلَ عَمَلُهَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا تُجْرُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. وَقَدْ تَكُونُ "مَا" الَّتِي بَعْدَ أَنْ اسْمًا لَا حَرْفًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ﴾ بِالرَّفْعِ؛ أَيْ أَنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدٌ سَاحِرٌ خِلَافَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ بِالنَّصْبِ لَا تَسْتَقِيمُ إِذَا كَانَتْ "مَا" بِمَعْنَى "الَّذِي" وَفِي كُلِّ الْمَعْنَيْنِ الْحَصْرُ مُوجُودٌ؛ لَكِنْ إِذَا كَانَتْ "مَا" بِمَعْنَى "الَّذِي" فَالْحَصْرُ جَاءَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمَعَارِفَ هِيَ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ؛ فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ إِمَّا مَعَارِفَ وَإِمَّا نَكِرَاتٍ، وَالْمَعَارِفُ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ، وَالنَّكِرَةُ فِي

غَيْرِ الْمُوجِبِ كَالنَّفِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ صَيْغِ الْعُمُومِ، فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾ تَقْدِيرُهُ أَنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدُ سَاحِرٍ. وَأَمَّا الْحَصْرُ فِي "إِنَّمَا" فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الْحَصْرِ؛ بِالنَّفِيِّ وَالسُّتْنَاءِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾. وَالْحَصْرُ قَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ؛ بِأَنَّ الْأَوَّلَ مَحْصُورٌ فِي الثَّانِي، وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِالْعَكْسِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنَّ الثَّانِي أَثْبَتَهُ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَنْبُتْ لَهُ غَيْرُهُ مِمَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ ثَابِتٌ لَهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِنَّكَ تَنْفِي عَنْ الْأَوَّلِ كُلِّ مَا سِوَى الثَّانِي فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ أَي: إِنَّكَ لَسْتَ رَبًّا لَهُمْ؛ وَلَا مُحَاسِبًا؛ وَلَا مُجَازِيًا؛ وَلَا وَكَيْلًا عَلَيْهِمْ؛ كَمَا قَالَ: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ وَكَمَا قَالَ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ لَيْسَ هُوَ إِلَهًا وَلَا أُمُّهُ إِلَهَةٌ؛ بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا؛ كَمَا غَايَةُ مُحَمَّدٍ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا، وَغَايَةُ مَرْيَمَ أَنْ تَكُونَ صِدِّيقَةً. وَهَذَا مِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهَا نَبِيَّةٌ، وَقَدْ حَكَى الْجُمَاعَ عَلَى عَدَمِ نُبُوَّةِ أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَالْأَسْتَاذُ أَبُو الْمَعَالِي الْجَوِينِيُّ وَغَيْرُهُمْ²⁶.

وفي كتاب الإيمان الكبير في: مَنْ نَفَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ الْإِيمَانَ؛ هَلِ الْمُنْفَى الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبُّ أَمْ الْكَمَالِ الْوَاجِبُ؛ قَالَ: (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الذَّهَابَ الْمَذْكُورَ بِدُونِ اسْتِذْنَانِهِ لَا يَجُوزُ؛ وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَذْهَبَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، فَمَنْ ذَهَبَ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ كَانَ قَدْ تَرَكَ بَعْضَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ؛ فَهَذَا نَفَى عَنْهُ الْإِيمَانَ؛ فَإِنَّ حَرْفَ "إِنَّمَا" تَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَذْكُورِ وَنَفْيِ غَيْرِهِ. وَمِنَ الْأُصُولِيِّينَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ "إِنَّ" لِلْإِثْبَاتِ وَ "مَا" لِلنَّفْيِ؛ فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا دَلَّتْ عَلَى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَنْ يَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ بِعِلْمٍ، فَإِنَّ "مَا" هَذِهِ هِيَ الْكَافَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى إِنْ وَأَخَوَاتِهَا فَتَكْفُهُا عَنْ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَعْمَلُ إِذَا اخْتَصَّتْ بِالْجَمَلِ الْأَسْمِيَّةِ؛ فَلَمَّا كَفَّتْ بَطْلَ عَمَلِهَا وَاخْتِصَّاصُهَا فَصَارَ يَلْبِهَا الْجَمَلُ الْفِعْلِيَّةُ وَالْأَسْمِيَّةُ؛ فَتَغَيَّرَ مَعْنَاهَا وَعَمَلُهَا جَمِيعًا بِانْتِصَامِ "مَا" إِلَيْهَا؛ وَكَذَلِكَ "كَأَنَّهَا" وَغَيْرُهَا²⁷.

لقد ذكر ابن تيمية مجموعة من الأحكام النحوية المتعلقة بـ"إنما" وهي كالاتي:

- (1) إن "إنما" تفيد الحصر عند جمهور العلماء، وخالفهم أبو حيان في البحر، قال: (والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بـ"ما")²⁸. فالحصر مفهوم من السياق لا من دلالة "إنما"؛

- (2) إنّ "ما" الداخلة على "إنّ" وأخواتها هي "ما" الكافّة، وهي تكفّ إنّ وأخواتها عن العمل لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وقد تكون "ما" الموصولة التي بمعنى الذي؛ وهي حينئذٍ اسم "إنّ"؛
- (3) إنّ قول مَنْ قال: "إنّ" للإثبات، و"ما" للنفي؛ فاجتمع معنى الحصر بالنفي الإثبات؛ هو قول فاسد عند علماء العربيّة؛
- (4) إنّ الحصر في "إنّما" هو من جنس الحصر بالنفي والاستثناء، وقد يكون الحصر من باب "أنّ الثّاني أثبتّه الأوّل، ولمّ يثبتْ له غيرُه ممّا يُتوهّمُ أنّه ثابتٌ له"، وهو معنى الاقتصار على الشّيء دون غيره؛ نحو سماعك رجلاً يقول: (زيد شجاع وكريم العقل وعالم، فنقول: إنّما هو شجاع؛ أي: ليس له من هذه الصّفات الثلاثة غير الشّجاعة)²⁹. فأثبتنا له الشّجاعة دون غيرها ممّ سبق ذكره.

المراجع والاحالات

- ¹: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، العقود الدريّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، د ط. مكتبة الإيمان، ص 03.
- ²: المرجع نفسه، ص 04.
- ³: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، الذيل على طبقات الحنابلة، ط 1. بيروت: د ت، دار المعرفة، ج 2، ص 287.
- ⁴: عبد الحيّ بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، د ط. بيروت: د ت، دار إحياء التراث العربي، ج 5، ص 376.
- ⁵: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: بشار معروف، ط 1. بيروت: 1404هـ، مؤسسة الرّسالة، ج 2، رقم الترجمة 622، ص 653-655.
- ⁶: ابن العماد، شذرات الذهب، ج 6، ص 76-77.
- ⁷: المرجع نفسه، ص 05.
- ⁸: المرجع نفسه، ص 218.
- ⁹: المرجع السابق، ص 20-21.
- ¹⁰: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 07.
- ¹¹: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 01، ص 24.

- 12: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مج18، ص264.
- 13: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص29.
- 14: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج01، ص302.
- 15: ابن الأنباري، الإنصاف، ج01، ص134، 135.
- 16: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مج18، ص264.
- 17: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص32.
- 18: ابن يعيش، شرح المفصل، ج04، ص526.
- 19: نفسه، ج04، ص528.
- 20: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مج18، ص32.
- 21: نفسه، مج10، ص228.
- 22: نفسه، مج09، ص168.
- 23: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص62.
- 24: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص34.
- 25: يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج01، ص375.
- 26: ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مج18، ص264.
- 27: السابق، مج07، ص18.
- 28: أبو حيان، البحر المحيط، ج01، ص99. ويُنظر: نفسه، ج07، ص473. ج06، ص36.
- 29: دراسات لأسلوب القرآن، ص587.